طبعت النشاط الصهيوني بطابعها خلال فترة الانتداب برمتها ، على الأقل .

كانت المسألة الاولى المهمة ، التي بحثها اجتماع لندن ، من حيث تاثيرها في النشاط الاستيطاني الصهيوني في فلسطين ، هي مسألة استملاك الاراضي . وفي هذا الصدد ، تقرر « ان اس الاسس في سياسة الاراضي الصهيونية ، هو جعل الارض التي يقام عليها الاستيطان اليهودي ملكا للشعب اليهودي » [٣] . اما « الجهة المخولة تنفيذ سياسة الاراضي العبرية ، في القرية والمدينة ، فهي الكيرن كاييمت ليسرائيل » [٤] (الصندوق القومي اليهودي ؛ Jewish National Fund) [٥] . ومهام الكيرن كاييمت ، كما قرر المجتمعون ، هي : « استملاك الاراضي في ارض ــ اسرائيل ، باموال التبرعات المجموعة من الشعب ، على ان تكون تلك الاراضي ملكا له ، حيث تسلم لاغراض الزراعة او البناء ، بواسطة الايجار الخاضع لقوانين الوراثة . كما يسمح للعامل ، الذي ينقصه راس المال ، بالاستيطان فيها ، على ان تقوم [الكيرن كاييمت] بتأمين العمل العبري ، ومراقبة كيفية استثمار تلك الاراضي ، ومنع المضاربات بشأنها » [٦] . واعلن المجتمعون ، ايضا ، ان المستوطنين ، الذين يلتزمون بمبادىء الكيرن كاييمت ، اولى من غيرهم في الحصول على القروض المعطاة من المؤسسات الصهيونية . وطالبوا بانشاء مؤسسة رسمية تابعة للمنظمة الصهيونية ، تتولى الاشراف على سوق بيع الاراضي [٧] (وهو ما فشلت المنظمة ، على اية حال ، في تنفيذه) .

وحتى هنا ، تتطابق القرارات التي اتخذت في الاجتماع ، مع وجهات نظر الفئات العمالية الصهيونية ــ بالرغم من انها لم تستجب لكل طلباتها ــ التي كانت تعتبر الارض التي تملكها شركة الكيرن كاييمت « ارضا قومية » ، نظرا للقيود التي فرضتها المؤسسات الصهيونية على انتقال ملكيتها ، او كيفية استغلالها لضمان بقائها في ايدي الصهيونيين[٨] . غير ان الاجتماع ضم كذلك عددا من الصهيونيين غير الاشتراكيين ، الذين طالبوا بالسماح لراس المال الخاص ، وللمبادرة الفردية ، بأن يلعبا دورهما في بناء الوطن القومي (ولم يكن وايزمن نفسه بعيدا عن مثل هذا الاتجاه) . لذلك ، اتخذ الاجتماع قرارات اخرى تلائم هذه المواقف ؛ فقد اوصى « بايجاد طرق يستطيع راس المال الخاص ، بواسطتها ، الاشتراك مع الكيرن كاييمت في شراء الاراضي ... على ان يصبح ما يستملك منها بهذه الطريقة ، ملكا للشعب في نهاية الامر »[٩] . لكن على الرغم من هذا القرار ، لم يلعب راس المال الخاص دورا كبيرا في استملاك الاراضي في فلسطين ، وترك المجال للكيرن كاييمت ، وغيرها من مؤسسات استملاك الاراضي الصهيونية .

كيرن هايسود (الصندوق التاسيسي)

كانت المسألة الثانية التي بحثها اجتماع لندن ، هي مسألة تأمين الاموال الضرورية لبناء الوطن القومي اليهودي في فلسطين . وقد قرر في هذا السبيل ، انشاء مؤسسة مالية للهجرة والاستيعاب ، سميت « كيرن هايسود » (الصندوق التأسيسي ؛ Palestine Foundation Fund) . وفي ٢٣ ايار (مايو) ١٩٢١ ، سجلت هذه المؤسسة في بريطانيا كشركة محدودة الضمان ، هدفها « القيام بكافة الاعمال الضرورية ، او التي قد تكون مفيدة ، لتنفيذ تصريح حكومة جلالته (المعروف باسم وعد بلفور) ، بتاريخ ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٧ ، بشأن اقامة وطن قومي يهودي في ارض ــ اسرائيل »[١٠] . وكانت كيرن